دراسات في القانون الدولي والعلوم السياسية

الدراسة السادسة:
"المجتمع الجديد" في فكر ناصيف نصار[1]

شادي الطبر[2]

في سياق مسعاه الفكري إلى إطلاق النهضة الثانية في العالم العربي، دعا الفيلسوف ناصيف نصار في كتابه الأول باللغة العربية سنة ١٩٧٠ والمعنون "نحو مجتمع جديد: مقدّمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي" إلى استبدال المجتمع التقليدي الموسوم بالطائفية والعائلية والقبلية بمجتمع آخر جديد حدّد له ماهيته وطبيعته ومرتكزاته الفلسفية.[3]

ومنذ ذلك الحين، لم يغادر ناصيف نصار هذا الهَمّ الساكن فيه والذي رافق معظم مؤلفاته المنشورة التي كشفت لنا تباعاً صورة ووجه "المجتمع الجديد" كمثال أعلى فلسفي يعرضه على بساط البحث أمام العقل العربي عموماً واللبناني خصوصاً.

لذلك، كان من الضروري بالنسبة إلينا كشف النقاب بأسلوب واضح ومبسَّط وموجز نسبياً عن هذا "المجتمع الجديد" كما يعقله ويراه ناصيف نصّار عبر إظهار الرؤية الفلسفية إليه وهويته الخاصة التي تميّزه عن سواه من المجتمعات التقليدية المعروفة تاريخياً بتمركزها حول الدين والعائلة وممارستها الإستبداد والتمييز السلبي داخلها بين فرد وآخر تبعاً للمعتقد الديني أو الولاء السياسي أو الانتماء الإتني...

ولكن قبل الوصول إلى الإشكالية الأساسية المطروحة في هذا المقال، لا بدّ لنا من التوقف عند منطلقات فلسفية اساسية تطبع نظرة ناصيف نصار إلى "المجتمع الجديد" وتحدد لها مضمونها وآفاقها وهي:

---

[1] ناصيف نصار هو فيلسوف وباحث لبناني في الاجتماعيات من مواليد نابيه – المتن سنة ١٩٤٠ م، حاز دكتوراه دولة في الآداب من جامعة السوربون – باريس سنة ١٩٦٧، ثم عمل كأستاذ في الجامعة اللبنانية (١٩٦٧-٢٠٠٥) حيث تولى مهام عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية (١٩٩٣-١٩٩٧)، ومهام عميد معهد العلوم الاجتماعية (٢٠٠١-٢٠٠٣). من أبرز مؤلفاته المنشورة "نحو مجتمع جديد "(١٩٧٠) " طريق الاستقلال الفلسفي " (١٩٧٥)، " الفلسفة في معركة الأيديولوجيّة " (١٩٨٠)، " الفكر الواقعي عند إبن خلدون " (١٩٨١)، " منطق السلطة " (١٩٩٥)، " باب الحرية " (٢٠٠٣)، " الذات والحضور" (٢٠٠٨)، " النور والمعنى " (٢٠١٨).

[2] باحث وطالب دكتوراه في الجامعة اللبنانية – قسم الفلسفة.

[3] – أحمد عبد الحليم عطية، " مغامرة ناصيف نصار الفلسفية "، في : " طريق الإستقلال الفلسفي (باب الحرية) : قراءات نقدية في فكر ناصيف نصار"، منشورات الإتحاد العربي للجمعيات الفلسفية ومجلة أوراق فلسفية، ٢٠٠٤، صفحة ١٦، ٣٧

- عصام الدين هلال، " التربية والعقل الملتزم :مداخلة تربوية في فكر ناصيف نصار "، في: " طريق الإستقلال الفلسفي (باب الحرية) ..."، صفحة ١٥٨

○ أولاً: الإنسان كائن إجتماعي أصيل

يعرّف ناصيف نصار فلسفياً الإنسان بأنه " كائن إجتماعي يمارس إجتماعيّته وفقاً لعلاقات الجدليّة بين الفرد والجماعة، بالمعنى الواسع لهذه الكلمة (أي كلمة " جماعة")،...".[١] وعلى هذا الأساس، ينظر ناصيف نصار إلى الإنسان ككائن يجمع في طبيعته وصفته الأصلية ما بين الفرد من جهة والعضو المحكوم بالانتماء عضوياً إلى وجود إجتماعي (أي مجتمع) خاص ينتسب من خلاله إلى الأسرة البشرية الجامعة والشاملة كونياً.[٢]

○ ثانياً: الوجود الاجتماعي للإنسان مركّب من كيانات متعددة متفاوتة الإتساع والأهمية

يُصرّح ناصيف نصار في متن نصّ منشور له بأن "إجتماعيّة كل فرد من أفراد البشر لا تلقى به في خِضَمّ البشرية بأسرها بصورة مباشرة، بل تجعله يشعر بوحدة المصير البشري بواسطة مُتَّحَدات (جمع مُتَّحَدْ أي كيان إجتماعي قائم بذاته) مُتَدَرِّجة إتّساعاً حتى البشرية بأسرها،...[٣] وهذا ما يُسْتَدَلّ منه مباشرةً بأن ناصيف نصّار يجعل من الوجود الاجتماعي للإنسان مُرَكّباً من سلسلة كيانات أو مُتّحَدات متفاوتة الحجم والإتساع والأهمية، والتي تتدرّج صعوداً من العائلة وصولاً إلى الأسرة الإنسانية الشاملة كونياً مروراً بالمجتمع الوطني أو المجتمع – الدولة.[٤]

والجدير بالتنويه أن ناصيف نصّار قد فرّق المُتّحَد أو الكيان الاجتماعي عن بقية الجماعات الجزئية من الأفراد المجتمعي مطلقاً عليه مُصْطَلَح " المجتمع " الشائع،[٥] ومُعَرِّفاً إياه بأنه " واقع (إجتماعي) كُليّ يشمل جميع الأشكال الاجتماعية (عائلة، قرية، مدينة، المجتمع – الأمة، المجتمع الوطني أي الشعب،...)، فهو أكبر من الجماعات (الجزئية) وأغنى وأتمّ وأقوى. إنه الواقع البشري الذي يؤلّف بأفراده وجماعاته، على اختلاف

---

[١] – ناصيف نصار، " باب الحرية : إنبثاق الوجود بالفعل "، دار الطليعة، بيروت، طبعة ثانية، ٢٠١٣، صفحة ١٤٣، ١٤٤

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان بين كمال الحاج وناصيف نصار "، رسالة ماستر في الفلسفة، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – العمادة، ٢٠١٥-٢٠١٦، صفحة ٦٣

[٢] – شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٦٣، ٦٤

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٥٧، ٥٨

[٣] ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٥٧، ٥٨

[٤] – ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد : مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي "، دار الطليعة، بيروت، طبعة خامسة، ١٩٩٥، صفحة ٨٢

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٥٧، ٥٨

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٦٩

[٥] – شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٦٩، ٢٠٨، ٢٠٩

- ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ٨٦

أنواعها وأدوارها، كلاً واحداً مترابطاً يعمل على تأمين حياته وإزدهارها بصورة مستمرة في إطار جغرافي معيَّن. هذا التعريف ينطبق أحسن ما ينطبق على المجتمع – الأمة لكنه ينطبق أيضاً على العائلة والقرية والمدينة، كما ينطبق على كيانات أوسع على العائلة والقرية والمدينة، كما ينطبق على كيانات أوسع من الأمة..."."[١] وهكذا، يتميّز المجتمع لدى نصار عن الجماعة الجزئية بأنه كليّ الأبعاد (أي شامل)، مما يجعل منه كياناً إجتماعياً قائماً في ذاته (ولو نسبياً)، ويستوعب في داخله الأفراد وما يُشكّلونه من جماعات وفئات جزئية، فيعلوهم ويعلوها جميعاً.[٢]

○ ثالثاً: "المجتمع" لدى ناصيف نصار على صورة المثال الأعلى الذي يُريده للإنسان – الشخص فيه

إنطلاقاً من نظرته الفلسفية إلى الإنسان ككائن إجتماعي أصيل، لا يرضى ناصيف نصار أي إنفكاك في المسار والغاية بين الإنسان كشخص ومجتمع، بل يُصرّ على أن يأتي "المجتمع الجديد" لديه خاضعاً للقيم الأساسية عينها التي يتطلّع إلى تحقيقها في حالة الإنسان – الشخص ومنسجماً معها، وأركانها الأساسية هي الحرية، والمساواة في الكرامة، وسيادة العقل أي " العقلانية"، وإعتماد معيار الكفاءة.[٣]

وإنطلاقاً مما تقدّم، نستعرض بإيجاز أبرز المزايا الفلسفية التي تطبع مجتمع ناصيف نصار الجديد محاولين أن ننتهي من خلال ذلك إلى معالجة الإشكالية الأساسية لهذا المقال ألا وهي رسم صورة وهوية هذا "المجتمع الجديد" في فكر ناصيف نصار.

أما أبرز مزايا "المجتمع الجديد" عند ناصيف نصار فهي:

١ – "المجتمع الجديد" هو مجتمع وطني جامع

رغم إعترافه الواضح والصريح بتعدد الكيانات الاجتماعية التي يتشكّل منها الإنتماء المجتمعي للإنسان، يبقى ناصيف نصار منحازاً بكليته إلى "المجتمع الوطني" بوصفه الكيان المرجعي الأساسي الذي يعترف له بصفة "المجتمع السياسي المستقل"، والذي يتقدم على حساب سائر الكيانات الاجتماعية الأخرى المفتقرة كل منها إلى الإستقلال الناجز أي السيادة، والى الإستيعاب الشامل للمواطنين كافةً ضمن الدولة الواحدة.[٤] وهكذا،

---

[١] ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ٨٥

[٢] – ناصيف نصار، " الفلسفة في معركة الأيديولوجيّة "، دار الطليعة، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٦، صفحة ٨٦، ٨٧

- ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ٨٦، ٨٩، ٩٠، ١٣٣

- شادي الطبر،" فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٦٩، ٢٠٨، ٢٠٩

[٣] شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان .."، صفحة ٦٣، ١٥٩

[٤] – ناصيف نصار، " التفكير والهجرة : من التراث إلى النهضة العربية الثانية "، دار الطليعة، بيروت، طبعة ثانية، ٢٠٠٤، صفحة ١٦٠، ١٦١

لا يسوّغ ناصف نصار فلسفياً تأسيس الدولة الحديثة أياً كانت قيمها العُليا إلا على أساس مجتمع وطني مُتعيّن في الزمان (أي التاريخ) والمكان (أي الأرض) لكي تتولّى تشكيله وإدارته وتطويره.[١]

أما مفهوم "المجتمع الوطني" الذي يُطلق عليه ناصيف نصار حصراً مُصطلح "الشعب"،[٢] فإنه المجتمع – الدولة المستوعب لسائر مواطنيها دون إستثناء،[٣] والمتمركز حول مفهوم الوطن الجامع،[٤] والذي يستمدّ لُحمته من الإشتراك في عناصر موضوعية عدة (مادية ومعنوية) أبرزها وحدة الأرض،[٥] والتاريخ،[٦] وإرادة العيش والمصير معاً،[٧] تليها وحدة الإنتماء إلى الدولة الوطنية(بحال تحققها)،[٨] ثم وحدة اللغة (بحال توافرها).[٩]

والجدير ذكره بأن ناصيف نصار لم يدمج كلياً بين " المجتمع – الدولة " أو "المجتمع الوطني" (أي "الشعب") من جهة، و"الأمة" أو " المجتمع القومي" (أي القومية) من جهة أخرى، بدليل أنه سوَّغ صراحةً إمكانية تشكُّل المجتمع الوطني الواحد من عدة كيانات قومية مستقلة نسبياً، أي من أُمَمْ متعددة تشترك معاً في تكوين دولة وطنية واحدة، أي ما يُسمّى "المجتمع الفوق – القوميات".[١٠]

- ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك: من إيوان إبن رشد إلى رحاب العلمانية "، دار الطليعة، بيروت، طبعة أولى، ٢٠١١، صفحة ١٧٤، ١٧٨، ١٨٦

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ١٥٠، ١٥١

[١] – ناصيف نصار، " في التربية والسياسة : متى يصير الفرد في الدول العربية، مواطناً ؟ "، دار الطليعة، بيروت، طبعة ثانية، ٢٠٠٥، صفحة ٥٦، ٥٧

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٣١٨

- ناصيف نصار، " منطق السلطة : مدخل إلى فلسفة الأمر"، دار أمواج، بيروت، طبعة ثانية، ٢٠٠١، صفحة ١٦٤، ١٦٥

[٢] – ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، منشورات الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، طبعة أولى، ٢٠١٧، صفحة ١٩، ٢٠، ٧٢

- ناصيف نصار، " الديموقراطية وسياسة الحقيقة "، منشورات المركز الدولي لعلوم الإنسان، جبيل – لبنان، طبعة أولى، ٢٠١٤، صفحة ١١

[٣] ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ١٧٨

[٤] – ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي"، صفحة ٣٢، ٦٨

- ناصيف نصار، " الديموقراطية وسياسة الحقيقة "، صفحة ٢١

- ناصيف نصار، " في التربية والسياسة ..."، صفحة ٥٦، ٥٧

[٥] – ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي"، صفحة ٣٢

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٧٦، ٢٠٣

[٦] – ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ٩٢

- ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ١٩، ٢٠

- ناصيف نصار، " الديموقراطية وسياسة الحقيقة "، صفحة ١١، ٢١

[٧] ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ١٨٦، ١٨٧

[٨] شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٧٦

[٩] شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٧٦، ٢٠٣

[١٠] – ناصيف نصار، " في التربية والسياسة ..."، صفحة ٢٩١

لكن ذلك لا يمنع بعض الباحثين من الإستنتاج المباشر وبما لا يقبل الشك أو الإجتهاد بأن ناصيف نصار يبقى متطلعاً فلسفياً بكل عزم ووضوح إلى إتمام الوحدة القومية داخل المجتمع الوطني الواحد، بما يؤول من خلال ذلك في النهاية إلى تحقيق التطابق ما بين " الشعب" (أي المجتمع الوطني) و"الأمة" (أي المجتمع القومي).[١] علماً بأن ناصيف نصار ميّال في منطلقاته الفلسفية إلى تغليب الكيانات المجتمعية والسياسية الأوسع نطاقاً وإستيعاباً على حساب تلك الأضيق منها،[٢] بدليل إستحسانه لمشروع الكونية العالمية ممثلةً بالدولة الأُممية الواحدة التي تجمع ما بين سائر المجتمعات الوطنية على أساس العدالة والمساواة.[٣] وهذا ما يُعبّر عنه صراحةً ناصيف نصار إذ يكتب ما حرفيته: "فما دامت الدولة هي الدولة، فإن التوحيد السياسي الحقيقي للعالم يمرّ عبر إلغاء الدول المتعددة في العالم كدول مستقلة، وتكوين دولة واحدة، إتحادية على الأرجح، تضم شعوب العالم كلها تحت سلطة حاكم أعلى واحد... إنها لفكرة كبيرة دون شك،...".[٤]

ويبقى أن نوضح ههنا بأن ناصيف نصار لا يعتبر المجتمع الوطني المنشود مُحقَّقاً إلا بتكامله مع مزايا أخرى أساسية فيه وأهمها أن يكون في الوقت عينه عقلانياً، وعلمانياً، وديموقراطياً – ليبرالياً في الوقت عينه.[٥] وهذا ما سنُفصّله أدناه بشيء من الإختصار.

٢- "المجتمع الجديد" هو مجتمع عقلاني – علمي

يُعطي ناصيف نصار مجتمعه الجديد سِمَة ثانية أساسية تُكمّل السِمَة الأولى الوطنية وهي "العقلانية" التي تتمركز حول " العقل" كجهاز مركزي للمعرفة مُطلقاً عليها أحياناً إختزالاً مُصطلح "العلميّة" (أي علميّة المجتمع الجديد).[٦] لذلك، من المهم بمكان أن نستذكر بأن ناصيف نصار يحدد مباشرةً وصراحةً مفهومه للعقل بأنه " قدرتنا على المعرفة النظرية والعملية بطريق المنطق".[٧]

وإنطلاقاً مما تقدم، يجد ناصيف نصار بأن المجتمع الجديد الوطني مدعوّ أيضاً في الوقت عينه إلى الإعتراف بسلطة "العقل" مُصرّحاً بأن "العقل هو صاحب السلطة المعرفية (في المجتمع الجديد)...".[٨] وهذا

- ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ١٩، ٢٠، ٧٠

- خديجة العزيزي، " النظرية الديمقراطية وفلسفة الأمر عند ناصيف نصار"، في : " طريق الإستقلال الفلسفي (باب الحرية) ..."، صفحة ٣٥٢

[١] أحمد عبد الحليم عطية، " مغامرة ناصيف نصار الفلسفية "، صفحة ٣٨

[٢] شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٢٠٤

[٣] – هاني نسيرة، " ناصيف نصار والنظام السياسي المنفتح : نموذج المفكر المدني"، في : " طريق الإستقلال الفلسفي (باب الحرية) ..."، صفحة ٩٥

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٦٦، ٧٥، ٨١، ٢٠٤

[٤] ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٠٦

[٥] شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ١٥٤

[٦] – ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ١١٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٤

- ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٨٤-١٨٧، ١٩٧-٢٠٦

[٧] ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك..."، صفحة ٢٦٧

[٨] ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٠٩

يعني حسب شروحات ناصيف نصار نفسه – والمؤيَّدة من قارئيه ودارسيه من الباحثين – بأن المجتمع الجديد متلازم مع إعتماد العقل كمرجع معرفيّ أعلى له في تقرير الحقيقة ولو نسبيةً وإعلانها،[١] كما في تدبير وإدارة شؤونه العامة (أي سياسته).[٢] والجدير ذكره هنا بأن ناصيف نصار لا يفصل جذرياً بين المجتمع الجديد والمصادر المعرفية الأخرى غير العقل (مثل الدين والمعتقد والإيديولوجيا...)، بل يحصر صلاحيتها الاجتماعية داخل المساحات والميادين التي لا يطالها منهاج العقل المنطقي.[٣]

وفي مزيد من البيان، نستمدّ من نصوص ناصيف نصار أبرز الموجبات التي تُلقيها العقلانية – العلمية على المجتمع الجديد وهي:

أ– بلورة ثقافة مجتمعية جديدة تتمركز حول المنهجية العلمية التي تتوسل العقل والموضوعية طريقاً لتحرير الأحكام الأخلاقية والتربوية من هيمنة المسلّمات الذاتية (أي الدين والعادات والموروثات والتقاليد...).[٤]

ب– الإنتقال بالعائلة من النمط التقليدي (الذكوري والبطريركي والواسع الإطار) الموروث من المجتمع الطائفي – القبلي – الإقطاعي إلى نمط جديد تميّزه مفاهيم الحرية والمسؤولية والإنفتاح.[٥]

ج– إخضاع سياسة المجتمع للمنهج العلمي القائم على أساس ربط التفكير والموقف السياسي مباشرةً بالمُعطيات الموضوعية المستمدّة من الواقع العيني بعيداً عن الإعتقادات الذاتية والأحكام الشخصانية.[٦]

د– حفظ إستقلالية سلطة "العقل" ممثلةً بالفلاسفة والباحثين والعلماء عن سلطات المجتمع الأخرى من سياسية ودينية وسواها، بالتلازم مع محاسبة السلطة السياسية أمامها وليس العكس.[٧]

هـ– إعتماد التخطيط الشامل في مجالات التنمية والإنتاج الإقتصادي والتربية والتعليم.[٨]

---

[١] – ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٩٥، ١١٨، ٢٠٣

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٦١، ٧١، ٧٨، ٢٠٣

[٢] – شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان..."، صفحة ٢١٣

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ١١٨

[٣] – ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٧٨، ٢٠٣، ٢١٣

[٤] – شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٦٢، ١٥٩، ٢٠٣، ٢١٣، ٢١٥

- ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٨٤، ١٩٠، ١٩٦

[٥] ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ٢٠١، ٢٠٢

[٦] – شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٦٦، ٦٧

- ناصيف نصار، " التفكير والهجرة ..."، صفحة ١٥٠

- ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٤٧، ١٨٤–١٨٨، ١٩٠، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٤

[٧] – ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ٣٠٤

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٩٢، ١٦٦

[٨] – عصام الدين هلال، " التربية والعقل الملتزم : مداخلة تربوية في فكر ناصيف نصار"، صفحة ١٥٨

- ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠

و- تعديل البنية الإقتصادية للمجتمع بإتجاه فرض سيطرة القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الصناعة والزراعة المُصَنَّعة.[١]

ولكن ناصيف نصار لا يترك سلطة العقل في مجتمعه الجديد على إطلاقها، بل يضع لها حدوداً صارمة لا يُسوّغ لها تخطيها، مُقيّداً إياها بالإنسجام التام مع حرية المجتمع وأفراده بدون أي قمع ينتقص منها.[٢] وهذا ما عَبَّر عنه ناصيف نصار بأوضح ما يكون، لما كتب في مُصَنَّفه " باب الحرية" ما يلي: "فالتدبير السليم في مغامرة صنع الإنسان لذاته، هو الثمرة الطيّبة لإقتران الحرية مع العقل".[٣]

ويبقى القول أن ناصيف نصار يربط تحقيق علمية وعقلانية المجتمع الجديد بتلازمها مع علمانيّته التي سنفصّلها بإيجاز أدناه.[٤]

٣- "المجتمع الجديد" هو مجتمع علماني

ويُعطي ناصيف نصار أيضاً لمجتمعه الجديد سِمَة أساسية ثالثة تتلازم عضوياً مع السمة الثانية وهي "العلمانية" (نسبة إلى العالَمْ وليس إلى العِلْم)، فيُطلق عليه غالباً مصطلح "المجتمع العلمي – العلماني".[٥]

والجدير ذكره بأن ناصيف نصار يحدّد المجتمع العلماني كما يفهمه ويدعو إليه بأنه " مجتمع يقوم، أولياً، على مبدأ حرية الإرادة العاقلة".[٦] وعليه، يمكن الإستنتاج مباشرةً مع الباحثين الدارسين لنصوص ناصيف نصار بأن "المجتمع الجديد" العلماني يُقدّم تحالف الحرية والعقل لدى الإنسان على عنصر الدّين.[٧] وعلى هذا الأساس، ينطلق ناصيف نصار من مركزية العقل الحر لدى الإنسان فاهماً الدين في جوهره على أنه العلاقة الروحية بواسطة الإيمان بين الإنسان – الشخص والكائن المطلق أي الله.[٨] وهكذا، يتحوّل الرابط

---

[١] – ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٨٨، ٢٠٥، ٢٠٦

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ١٦٦، ٢١٥

[٢] – باسكال لحود، " ناصيف نصار فيلسوف النهضة العربية الثانية "، في : " الفكر الفلسفي المعاصر في لبنان "، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، ٢٠١٧، صفحة ٤٠٣، ٤٠٤

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٢١٤

[٣] ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٢٨٩

[٤] ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٨٤، ١٩١

[٥] – ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٨٤، ١٩١

- ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي"، صفحة ٦١-٦٤

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٢١٣، ٢١٧

[٦] ناصيف نصار، " مطارحات للعقل الملتزم في بعض مشكلات السياسة والدين والإيديولوجيّة"، دار الطليعة، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٦، صفحة ٨٧

[٧] – شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان..."، صفحة ٦٢، ٦٤

- أحمد عبد الحليم عطية، " مغامرة ناصيف نصار الفلسفية "، صفحة ٣٦

- محمد المصباحي، " جدلية العقل والمدنية في فلسفة ناصيف نصار"، في : " ناصيف نصار عَلَمْ الإستقلال الفلسفي"، منشورات الجامعة الأنطونية، بعبدا – لبنان، ٢٠٠٨، صفحة ٦٦

[٨] – ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ٥٩

- ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ١٧٥، ١٧٦، ٢٥٩، ٢٦٧

الديني عند ناصيف نصار إلى عنصر ذاتي وغير موضوعي، مما يحول دون إكتسابه أي أهلية أو مشروعية لربط الاجتماع الكلي بين الأفراد، وبالتالي لفرضه بالإكراه على حساب حرية الفرد وعقله.[١]

وتبعاً لما تقدم، يُعارض ناصيف نصار أي تماهي أو حتى تحالُف يُفرض ولو بواسطة الآلية الديمقراطية ما بين المجتمع وأي معتقد ماورائي – دينياً كان أم لادينياً – متمسّكاً في المقابل بإستقلالية المجتمع وحياديّته الدينية تحت مُسمّى " العلمانية ".[٢]

ولا يتأخر ناصيف نصار في إعطاء علمانية المجتمع الجديد لديه مضموناً واضحاً قوامه الحياد الإيجابي والإستقلالية المرنة تجاه كل المعتقدات الماورائية الدينية منها واللادينية دون الإنزلاق إلى القطيعة أو العداء أو الإستبعاد أو التجاهل أو أي شكل من أشكال الفصل الجذري بين المجتمع والدين.[٣] وهذا كله يستدعي بحسب رؤية ناصيف نصار إعلاء إستقلال المجتمع في إنتظامه القانوني – السياسي (أي المجتمع السياسي المنظم والمستقل ممثلاً بالدولة) عن الدين في نظامه الإعتقادي والعبادي والطقوسي والتشريعي والتربوي...[٤]

ولكن بالمقابل، يسوّغ ناصيف نصار لمجتمعه الجديد العلماني بأن يكرّس لكل جماعة دينية – مذهبية حقاً مكتسباً بالحضور الحسي المشهود ضمن حيّز عمومي إجتماعي – ثقافي – أخلاقي مستقل خاص بها يتوسّط ما بين دائرة الاجتماع الخاصة بالأفراد ودائرة الاجتماع السياسي العام الخاصة بالدولة.[٥] وهكذا، يُبقي نصار الدّين موجوداً ضمن دائرة المجتمع في مفهومه المدني الموسّع، ولكن خارج دائرة حراكه السياسي المباشر الضيّقة مكتفياً برفده قِيَميّاً وأخلاقياً عبر الأفراد المتحركين في داخله.[٦] كما يُسوّغ ناصيف نصار لمجتمع

---

[١] – ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ٢٨٠–٢٨٢

- ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ٨٢

- عد اللطيف فتح الدين، " في نقد السلطة الدينية "، في : " ناصيف نصار من الاستقلال الفلسفي إلى فلسفة الحضور "، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، ٢٠١٤، صفحة ٢٢٨، ٢٢٩

[٢] – ناصيف نصار، " مطارحات للعقل الملتزم ..."، صفحة ١٥٨

- ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٧١

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان .."، صفحة ٨٥–٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ١٥١، ١٥٩، ٢١٣

[٣] – ناصيف نصار، " الديموقراطية وسياسة الحقيقة "، صفحة ١٩، ٢١

- ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٨٠

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٨٥–٨٧، ٩٢، ٩٣

[٤] – ناصيف نصار، " مطارحات للعقل الملتزم ..."، صفحة ٨٧

- ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ١٥٠، ٢٦١، ٢٧٢

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٢١٤

[٥] – ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ٢٧١، ٢٨٣–٢٨٥

- ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ٧٧

- ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٨١

[٦] – ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ١٧٥، ١٧٦، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٨٠–٢٨٢

- ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٩٥، ١٩٦

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٩٦، ٩٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠

الجديد العلماني بأن يمنح كلاً من الجماعات الدينية – المذهبية على قدم المساواة إمتيازات كلية في قضايا الإعتقاد والتشريع العبادي، وأخرى جزئية في التربية والتشريع الأخلاقي.[١] أما ما عدا ذلك، فلا يُسوّغ ناصيف نصار لمجتمعه الجديد العلماني بأن يعترف للجماعات الدينية – المذهبية مجتمعةً أو متفرّقةً بأي حق سياسي خاص بها رافضاً تكريس أي شكل من أشكال الكيان الاجتماعي الكلي (مُتّحَدْ أو مجتمع) القائم بذاته لصالح أي منها بخلاف موقفه إزاء الجماعات الإتنية الأخرى من عرقية ولغوية ومناطقية وقبلية...[٢]

وهكذا، يضع ناصيف نصار الدّين في مجتمع الجديد تحت شرط الحرية أي العقل الحر العائد لكل عضو من أعضائه وعلى قدم المساواة التامة ما بينهم دون هيمنة أو إكراه.[٣]

وهذا ما يجسّد إلتزام مجتمع ناصيف نصار الجديد بالديموقراطية الليبرالية كما سنُفصّلها أدناه.

٤- "المجتمع الجديد" هو مجتمع ديمقراطي – ليبرالي – تكافُلي

يرسم ناصيف نصار نظاماً إجتماعياً – سياسياً متكاملاً لهذا المجتمع الجديد الوطني – العقلاني – العلماني يُزاوج فيه بين الديمقراطية والليبرالية والتكافُلية.[٤]

هذا ما عَبَّر عنه ناصيف نصار صراحةً ولو بصيغة جزئية إذ كتب " فلا مفرّ إذن من الإقتران بين الديموقراطية والليبرالية".[٥] والجدير ذكره بأن ناصيف نصار لا يستمدّ من العقل الفلسفي لديه نظاماً قيميّاً يحاول إسقاطه على مجتمعه الجديد تبعاً للمنهج الكلاسيكي، ولكنه يستخدم هذا العقل الفلسفي من أجل ضمانة حق كل عضو في هذا المجتمع بأن يحدد بنفسه هويته القيميّة على قدم المساواة مع الآخرين في الحرية والتساوي في الكرامة.[٦]

---

[١] – ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٥٦، ١٥٧، ١٧٩

- ناصيف نصار، " التفكير والهجرة ..."، صفحة ١٤٦

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٩٤

[٢] – ناصيف نصار، " الفلسفة في معركة الإيديولوجية"، صفحة ١٢٥، ١٢٦

- ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ٢٨٣، ٢٨٤

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٥٠، ١٥١، ٢٠٣

[٣] – ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٥٢

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٢١٤

- ناصيف نصار، الإشارات والمسالك ..."، صفحة ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٦–٢٧٩

[٤] – ناصيف نصار، " في التربية والسياسة ..."، صفحة ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٨٧

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٦٣، ٦٨

- محمد المصباحي، " جدلية العقل والمدينة ..."، صفحة ٧٢، ٧٣

[٥] ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٦٨

[٦] – محمد المصباحي، " جدلية العقل والمدينة ..."، صفحة ٦٦

- أحمد عبد الحليم عطية، " مغامرة ناصيف نصار الفلسفية "، صفحة ٣٦

وعلى هذا الأساس، لا بد من تحديد مفهوم ناصيف نصار لكل من ديمقراطية المجتمع وليبراليّته وتكافُليّته تمهيداً لإستنباط حقائقه أو قيمه العُليا.

أ- الديمقراطية

يحدّد ناصيف نصار بنفسه مفهومه الفلسفي الخاص لديمقراطية المجتمع الجديد لديه إذ يكتب: " فالديمقراطية تعني أن الشعب سيّد نفسه وأنه يخضع للقوانين التي يسنّها لنفسه ويُطيع الحكام الذين يكلّفهم إدارة الشؤون العامة ما داموا أهلاً لثقته. إنها إذن تفترض وجود شعب واحد يتصرّف سياسياً كما يتصرّف الفرد تجاه نفسه، أي بإرادة عاقلة لا تعرف سلطةً أعلى منها ".[١]

ثم يختصر نصار بنفسه ديمقراطية مجتمعه الجديد بمبدأ " سيادة الشعب " (أي مجموع المواطنين في دولة وطنية واحدة) إذ يُعلن " مبدأ الديموقراطية الأول (في المجتمع) إنما هو مبدأ السيادة الشعبية...".[٢]

وهذه السيادة الشعبية في المجتمع الديمقراطي تعني عملياً أن تبقى السلطة السياسية للشعب مجتمعاً،[٣] وهي تستتبع لدى ناصيف نصار أمرين متلازمين هما:

- إحتفاظ "الشعب" مجتمعاً بصلاحياته السياسية الأساسية داخل الدولة من تشريع، وسَنّ للدستور أو تعديله، وحسم القضايا المصيرية الكبرى، وإختيار الحكام التنفيذيين، دون تسويغ أي تفويض منهم بممارستها وكالةً عنهم.[٤]
- حصر التفويض أو التمثيل الشعبي في الصلاحيات العادية بالغالبية السياسية الصرفة التي يشكّلها أفراد بصفتهم مواطنين من كل الفئات والكيانات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع الوطني أي "الشعب"، وبالتالي إعلان عدم شرعية أي تفويض شعبي يُسْنَدُ الى أكثرية سياسية فئوية تتحلق حول رابط الدين أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة...، والذي يميّزها عن سواها من المواطنين الآخرين.[٥]

ب- الليبرالية

---

[١] ناصيف نصار، " مطارحات للعقل الملتزم ..."، صفحة ٨٥

[٢] ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ١٩

[٣] – ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ٨١، ٨٢

- ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ٢٨٤

- ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ٢٩

[٤] – ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ٣٨٤

- خديجة العزيزي، " النظرية الديمقراطية ..."، صفحة ٣٥٢

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٩٠، ٢١٥

[٥] – ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٨١

- خديجة العزيزي، " النظرية الديمقراطية ..."، صفحة ٣٥٣

يتطلّع ناصيف نصار إلى ليبرالية مجتمعه الجديد " بوصفها نظاماً إجتماعياً قائماً على مبدأ الحرية الفردية ".[١]

ويُضيف نصار في مكان آخر موضحاً بأن " حقيقة الوجود الاجتماعي تقتضي، طبيعياً، ممارسة الحرية، بأنواعها المتعددة، ولكن في ضوء العقل الاجتماعي وفي إطار العدل الاجتماعي، بتوسّط السلطة السياسية...

إن طبيعة الأشياء تشتمل على حرية مُترابطة مع العقل والعدل والسلطة، لا على حرية فردانية، متحرّكة بدوافع الرغبات والأهواء الأنانية وحدها ".[٢] وهذا كله نستنتج منه بأن الحرية أي حرية الفرد بوصفه شخصاً ومواطناً تمثل الأساس الأول الذي يبني ناصيف نصار من خلاله صرح مجتمعه الجديد في بُعده الليبرالي، ولكنه دون شك ليس الأساس الأوحد فيه، إذ لا بدّ أن يتكامل في وحدة وظائفية جدليّة مع أُسسٍ أخرى أبرزها العدل والسلطة (السياسية) والعقل.[٣]

والجدير بالذكر هنا أن الحرية في المجتمع الليبرالي لدى ناصيف نصار تتجسّد في حرية كل عضو فيه على إمتداد سائر أبعاد وجوده (الدينية، الإعتقادية، الفكرية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية،...)، وفي ضمان ممارسته لحقوقه الطبيعية في رحابها.[٤] لكن نصار نفسه يُسلّم صراحةً بالتلازم العضوي الكامل ما بين "حرية" الفرد الاجتماعية وضمان "العدل" في مجتمعه، إذ ينتفي كلاهما معاً بعدم تحقّق أي منهما على السواء.[٥]

أما "العدل" في المجتمع الليبرالي، فيعني به ناصيف نصار تلك القيمة العُليا التي تضمن التناغم ما بين حرية كل فرد فيه والمساواة في الكرامة بين سائر الأعضاء من المواطنين.[٦]

وهذا ما يُعَبّرُ عنه ناصيف نصار مباشرةً إذ يكتب ما حرفيته: "فالعدالة الاجتماعية في الديموقراطية (أي الديموقراطية – الليبرالية) خلافاً لرأي شائع ليست مرتبطة بمبدأ المساواة بين المواطنين فقط. الحرية جزء لا

---

[١] ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٤٧

[٢] ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٦٢

[٣] – ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٥٩، ٦٠، ٦٢، ١٥٣، ٢٥٢، ٢٧٢، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٠٨

- ناصيف نصار، " في التربية والسياسة ..."، صفحة ٢٧٥

- شادي الطبر،" فلسفة الطائفية في لبنان..."، صفحة ٦٤، ٧١، ٧٣، ٧٤

[٤] – ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٦٢، ١٠٩، ١٥٣، ٢٥٦–٢٥٩، ٢٩٩

- ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ١٥٤

- ناصيف نصار، " مطارحات للعقل الملتزم..."، صفحة ١٤٦

- هاني نسيرة، " ناصيف نصار والنظام السياسي المنفتح : ..."، صفحة ٨٩، ٩٢، ٩٤

[٥] – ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٦٠، ٦١، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٤٩

- ناصيف نصار، " الديموقراطية وسياسة الحقيقة "، صفحة ٢٢

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان..."، صفحة ٧٣

[٦] – ناصيف نصار، " منطق السلطة..."، صفحة ١٥٤، ٢٦٧

- ناصيف نصار، " الديموقراطية وسياسة الحقيقة "، صفحة ٢١، ٢٢

- ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ٨١، ٨٢

يتجزّأ من فلسفة العدل الديموقراطي، فلا عدالة إجتماعية في الديموقراطية من دون إعتبار مبدأ الحرية الفردية ومبدأ المساواة بين المواطنين معاً".[١]

ويبني ناصيف نصار على قيمة " العدل" العُليا في مجتمعه الجديد الديمقراطي – الليبرالي عدم تسويغ أي تمييز من أي نوع كان بين مواطن – فرد وآخر فيه على أساس إنتمائه السياسي أو الاجتماعي أي الديني أو العرقي أو اللغوي أو المناطقي...، أي على أساس ذاتي وغير موضوعي، في مقابل تسويغ التمييز هذا إذا كان مبنياً على معايير موضوعية ثابتة تخصّ جدارة الفرد وجهده وإبداع كفاءته، أو المنفعة الاجتماعية التي يخدمها.[٢] وهذا ما يُعبّر عنه أيضاً ناصيف نصار إذ يُقرّ على وجه صريح بأن " إحترام المساواة في الكرامة الإنسانية يتطلّب تأمين فُرَصْ متكافئة أمام الأفراد الاجتماعيين تسمح للفوارق فيما بينهم بالظهور، من دون حُكْم إجتماعي مُسْبَق عليهم،...".[٣]

ج- التكافُليّة

لا يتجاهل ناصيف نصار حقيقة صراع الطبقات أو الفئات الطبقية داخل المجتمع البشري المعاصر، كما لا يقف متفرّجاً أمام واقع الإستغلال الطبقي الذي يرزح تحته الأضعف إقتصادياً أمام الأقوى إقتصادياً، وإن كان يتمسك بنظرة علمية " لا تدعو إلى صراع الطبقات " ولا حتى تستسيغها.[٤]

وإنطلاقاً مما تقدم أعلاه، يُقرن ناصيف نصار ليبرالية مجتمعه الجديد بإتجاه تكافُلي (أو تعاضُدي) يتمحور حول مبدأ " التضامن الاجتماعي " بين سائر أعضائه من الأفراد – المواطنين.[٥] وهذا المبدأ التضامني يضع على كاهل المجتمع الديمقراطي – الليبرالي – التكافلي – حسب نصار – واجباً أخلاقياً يستهدف ردم الهوّة السحيقة بين أفراده وفئاته الطبقية المتفاوتة عبر إعتماده تشريعاً ضريبياً يُساهم في إعادة توزيع الثروة المُحَصَّلة، وبما يسمح له تقديم خدمات إجتماعية شاملة يستفيد منها الفقراء والضعفاء والمُعْوَزون.[٦] ولكن هذا الإتجاه

---

[١] ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ٨١، ٨٢

[٢] – عصام الدين هلال، " التربية والعقل الملتزم : ..."، صفحة ١٥٩

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ١٥٩، ١٦٠

[٣] ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفح ة ٢٧٦، ٢٧٧

[٤] ناصيف نصار، " نحو مجتمع جديد ..."، صفحة ١٩٨

[٥] – ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ٢٧٨–٢٨٠

- ناصيف نصار،" باب الحرية ..."، صفحة ٦٣

- باسكال لحود، " ناصيف نصار فيلسوف النهضة العربية الثانية "، صفحة ٤٠١

- عبد السلام محمد طويل، " مفهوم الحرية عند ناصيف نصار وعبدالله العروي "، في : طريق الاستقلال الفلسفي (باب الحرية) ..."، صفحة ٢١٧

[٦] – ناصيف نصار، " منطق السلطة ..."، صفحة ٢٧٨–٢٨٠

- باسكال لحود، " ناصيف نصار فيلسوف النهضة العربية الثانية "، صفحة ٤٠١

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان..."، صفحة ٦٦، ٨١

لدى نصار إلى فرض التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الليبرالي يبقى خاضعاً لأولوية قيمة الحرية الفردية ولا سيما في بُعدها الاقتصادي وما تستلزمه من صيانة لحرية الفرد في تملك وسائل الإنتاج.[١]

وهكذا، وبعد كل ما تقدم، يبدو جليّاً بأن ناصيف نصار يعتمد نظاماً إجتماعياً – سياسياً لمجتمعه الجديد قوامه أربعة حقائق أو قيم عليا أساسية هي سيادة الشعب، الحرية الفردية، العدل المساواتيّ، والتضامن الاجتماعي.[٢]

والجدير ذكره في هذا المجال بأن مجتمع ناصيف نصار الجديد بصيغته التشارُكيّة بين الديمقراطية والليبرالية قد أتى ليحقق التوازن من جهة بين الوحدة والإختلاف، ومن جهة ثانية بين "الشعب" أي المجتمع الوطني (بعموم أفراده المواطنين) والأفراد فيه وذلك بالأولوية لصالحهما تجاه ما بينهما من جماعات جزئية (أي منظمات طوعية بين الأفراد)، ومُتَّحَدات كيانية (أي إتنيات لغوية وعرقية ومناطقية وقبلية...)، وخصوصاً طوائف دينية– مذهبية...[٣]

وعلى هذا الأساس، يجد ناصيف نصار في الديمقراطية – الليبرالية المتلازمة مع وحدة السلطة السياسية الصيغة الفضلى التي تستطيع تقديم الحل لإشكالية التعايُش بين إتنيات وطوائف دينية متعددة تنتمي جميعها إلى مجتمع وطني واحد ودولة واحدة.[٤] علماً بأن ناصيف نصار نفسه يُسوّغ على وجه الإستثناء الضيّق الجمع ما بين الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية وصيغة الفدرالية الإقليمية داخل الدولة الوطنية الواحدة والمجتمع الوطني الواحد (أي الشعب الواحد) من أجل إستيعاب الكيانات الإتنية المتصارعة شرط أن تكون أولاً غير دينية أو طائفية، وأن تمتلك ثانياً كل منها قاعدة إقليمية تسيطر عليها سكانياً.[٥]

وبإختصار، يحدّد ناصيف نصار بنفسه موقف مجتمعه الجديد الديمقراطي – الليبرالي من الكيانات والمُتَّحَدات الاجتماعية المتعددة في داخله، إذ يكتب ما حرفيته: " المجتمع الليبرالي ليس مجتمعاً من دون

---

[١] ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ٨٣

[٢] – ناصيف نصار،" باب الحرية ..."، صفحة ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦

- ناصيف نصار، " الديموقراطية وسياسة الحقيقة "، صفحة ١١، ٢٩

- ناصيف نصار، " الديموقراطية والصراع العقائدي "، صفحة ٢٣، ٢٩

[٣] – ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ٢٨٣، ٢٨٤

- ناصيف نصار، " في التربية والسياسة ... "، صفحة ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٨٧

- ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ٦٨، ١٤٨

- ناصيف نصار، " التفكير والهجرة ..."، صفحة ٢١

[٤] – ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ..."، صفحة ٢٨٣، ٢٨٤

- محمد المصباحي، " جدلية العقل والمدينة ..."، صفحة ٧٣

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ١٠٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٨، ١٦٠، ٢٠٣

[٥] – ناصيف نصار، " الإشارات والمسالك ... "، صفحة ٢٨٣، ٢٨٤

- ناصيف نصار، " في التربية والسياسة ..."، صفحة ٢٧٦

- شادي الطبر، " فلسفة الطائفية في لبنان ..."، صفحة ٩٥، ١٠٥، ١٤٩، ١٥١، ١٦٠، ٢٠٣

فوارق إجتماعية، وإنما هو مجتمع يدفع الحراك الاجتماعي في جميع الإتجاهات، بحيث إن ما يمكن أن يصبح في غيره، بسبب تلك الفوارق، طبقات متصلّبة أو طوائف متعصّبة، أو سوى ذلك من الجماعات المشابهة، يتحوّل إلى فئات إجتماعية في حالة تشكيل وإعادة تشكيل مستمرة".[١]

وفي **خاتمة** هذه المقالة، يمكن لنا إختزال مجتمع ناصيف نصار الجديد الوطني – العلمي – العلماني – الديمقراطي – الليبرالي – التكافلي بأنه مجتمع يضع في جوهر منطلقاته ورأس أولوياته الإنسان – المواطن بصفته كائناً إجتماعياً أصلياً فوق أي إعتبار آخر ديني أو طبقي أو إيديولوجي أو إتني أو حتى قومي. وعلى هذا الأساس، يبدو لنا مجتمع ناصيف نصار الجديد أقرب نسبياً إلى المجتمع الليبرالي في جوهره منه إلى أي نموذج مجتمعي آخر ديني أو قومي أو إشتراكي...

لكن هذا المجتمع الليبرالي في جوهره يُقَوْلبه ناصيف نصار في كيان فكري جديد يوفّق فيه ما بين أمة يريد لها أن تكون وطنية جامعة لأبناء كل وطن من الأوطان المتعددة، ودولة يُنشدها أن تصبح عالمية ولو بصيغة فدرالية تجمع ما بين البُعدين الوطني والكوني في خدمة الإنسان الحر والمتضامن مع إخوته في المواطنية والإنسانية على أساس المساواة في الكرامة والحقوق والواجبات.

وهكذا، تختلط في ترسيمة ناصيف نصار لمجتمعه الجديد ألوان الليبرالية والقومية – الوطنية والأممية – الكونية بمسحة إنسانية واضحة تطغى على المشهد الفكري في سائر مكوّناته مقدِّمةً الليبراليّ منها على حساب القوميّ والأمميّ وسواهما.

فهل يستطيع المجتمع المعاصر على أرض الواقع تحقيق هذا النموذج المركّب من أبعاد متعارضة إلى حدود التناقض ربما...؟!! أم يكون هذا النموذج الجديد مفتاح النجاح لأي صيغة مجتمعية معاصرة محكومة بأن تعكس متطلبات الإنسان الحديث المتعارضة في أبعادها المتداخلة والمتشابكة فردياً وإجتماعياً وإتنياً ووطنياً وكونياً...؟!!

[١] ناصيف نصار، " باب الحرية ..."، صفحة ١٥٣